مشرعون أمريكيون ينتقدون تقليص مساعدات واشنطن للقاهرة

مصر: العريان في قبضة الأمن .. والسلطات تفتح أبوابها لمراقبة الانتخابات

عصام العريان

وزير الدفاع المصري خلال لقاء سابق مع نظيره الأمريكي

القاهرة - «وكالات»: دعت اللجنة العليا للانتخابات في مصر المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية الراغبة في مراقبة الانتخابات القادمة التقدم بطلبات لممارسة أنشطتها.

وجاء في قرار للجنة نشر في الجريدة الرسمية «يتم فتح باب التقدم للمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية التي لم تتقدم من قبل أو التي تقرر عدم قبولها بسبب تقدمها بطلبها بعد الميعاد المقرر.. .. وذلك في الفترة من الثاني من نوفمبر 2013 وحتى التاسع من نوفمبر 2013.»

وينص اعلان دستوري صدر في يوليو الماضي عقب عزل الرئيس محمد مرسي على اجراء استفتاء شعبي على تعديلات دستورية ثم اجراء انتخابات برلمانية تعقبها انتخابات رئاسية يتوقع ان تنظم في الربيع المقبل.

وقالت اللجنة العليا للانتخابات في قرارها الذي ذكرت الجريدة الرسمية انه صدر يوم السبت الماضي انها ستصدر بيانا بالمنظمات المقبولة في موعد اقصاه 17 نوفمبر تشرين الثاني.

وسبق ان رحبت مصر بالمراقبين الدوليين خلال الانتخابات المقبلة.

وقال وزير الدفاع المصري الفريق اول عبد الفتاح السيسي في كلمة اثناء حفل تخرج دفعة جديدة من الكلية الحربية في 24 يوليو «نحن مستعدون لإجراء انتخابات تحت اشراف دولي من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الفرانكفونية وسيشهد لها العالم أجمع وستكون انتخابات حاسمة.»

واعلن السيسي عزل مرسي المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين في الثالث من يوليو بعد عام واحد من انتخابه في اعقاب احتجاجات شعبية حاشدة ضد حكمه.

وسيشكل الوضع الامني تحديا كبيرا للسلطات عند اجراء اي انتخابات. فبعد عزل مرسي اندلعت أعمال عنف سياسي قتل فيها أكثر من 1000 شخص أغلبهم من مؤيديه وبينهم أكثر من 100 من قوات الأمن.

وبالامس قال مصدر بوزارة الداخلية المصرية إن السلطات ألقت القبض على عصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الاخوان المسلمين.

وقال التلفزيون المصري نقلا عن مصدر أمني إن الشرطة ألقت القبض على العريان «59 عاما» فجر يوم الاربعاء في ضاحية القاهرة الجديدة. وأكدت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية النبأ.

وقال المصدر لرويترز «نعم.. ألقي القبض عليه وستعلن التفاصيل لاحقا.»

ونشرت وسائل الإعلام المحلية صورة للعريان قائلة انها التقطت لحظة القبض عليه. وظهر العريان في الصورة مبتسما وهو يقف إلى جوار فراش عليه حقيبتان للملابس.

واحتجز كثير من قياديي جماعة الإخوان ووجهت لهم اتهامات بالتحريض على العنف منذ عزل مرسي.

ومن المتوقع محاكمة مرسي والعريان و12 قياديا آخر بالجماعة يوم الإثنين القادم بتهمة التحريض على قتل متظاهرين خارج قصر الاتحادية الرئاسي في ديسمبر الماضي.

وسقط القتلى في اشتباكات اندلعت اثناء الاحتجاج على إعلان دستوري أصدره مرسي في نوفمبر وسع سلطاته وحصن جمعية لكتابة الدستور ومجلس الشورى الذي كان يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة من القضاء.

ويتهم الإخوان الجيش بالقيام بانقلاب وتقويض المكتسبات الديمقراطية التي تحققت بعد الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك عام 2011.

وعلي صعيد مصري غير بعيد عن الاحداث قال مشرعون أمريكيون يوم الثلاثاء انهم غير سعداء بالتخفيضات في المساعدات الأمريكية لمصر التي أعلن عنها في وقت سابق هذا الشهر بعد استخدام السلطات المصرية العنف لقمع احتجاجات.

وقالوا أيضا إنهم يبحثون اجراء تعديلات على قانون أمريكي يحظر ارسال مساعدات لحكومات أعتبر انها استولت على السلطة من خلال انقلاب عسكري.

وقال أعضاء في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب إن خفض المساعدات قد يؤثر على العلاقات الوثيقة مع الدولة المهمة من الناحية الاستراتيجية وبها قناة السويس بالاضافة الى انها أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان.

وقال رئيس اللجنة إد رويس عضو مجلس النواب عن ولاية كاليفورنيا في جلسة استماع بشأن مصر «أؤيد علاقة عسكرية قوية ومستمرة مع مصر.»

وعبر ايضا بعض الديمقراطيين في اللجنة من أعضاء حزب الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن قلقهم وتساءلوا عما اذا كان البيت الأبيض تشاور مع إسرائيل -التي أبرمت اتفاقية سلام مع مصر- قبل اتخاذه القرار.

وقال نائب نيويورك ايليوت انجيل وهو ارفع عضو ديمقراطي في اللجنة إن تعليق المساعدات يمكن أن يعرض للخطر عقودا من التعاون الوثيق مع الجيش المصري.

وأضاف «هذه الأفعال تجعل تأثيرنا عليهم أمرا أصعب وليس أسهل لأنني أرى انه اذا كنت تساعد سيكون لك بعض النفوذ. اذا كنت... تبتعد فسيكون موقفهم حينئذ.. «هو»..حسنا لماذا يتعين علينا ان ننصت لكم؟»

وقالت إدارة أوباما يوم التاسع من أكتوبر ت انها ستعلق تسليم دبابات وطائرات مقاتلة ومعدات عسكرية أخرى بالاضافة الى مبلغ 260 مليون دولار مساعدات نقدية للحكومة المصرية المدعومة من الجيش الى ان تحقق تقدما فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويلزم القانون الأمريكي الادارة بوقف المساعدات الى الدولة التي يعتقد ان انقلابا عسكريا وقع بها.

وقال مسؤولون هذا الشهر لمساعدين في الكونغرس انهم قرروا سرا احترام ذلك القانون رغم ان الادارة قالت في وقت سابق انها ليست ملزمة بأن تقرر إن كان انقلابا حدث وبالتالي ليست مضطرة لتطبيق القانون.

وقالت الينا رومانوفسكي نائب مساعد مدير الوكالة الامريكية للتنمية الدولية لشؤون الشرق الأوسط «نتطلع الى المرونة.»

وقالت اليزابيث جونز القائمة بأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى «الحكومة المصرية ابلغتنا بأنها تتفهم قرارنا «بخفض المساعدات». انهم محبطون منه لكنهم يتفهمونه. وأبلغونا انهم مستعدون تماما لمواصلة العمل معنا.»

وقال ديريك كولت مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون الأمنية الدولية إن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» لم ترصد اي تغير في علاقتها مع الجيش المصري وأن عمليات الجيش لم تتأثر.

وينفي الجيش المصري انه قام بانقلاب عسكري قائلا انه استجاب لارادة الشعب بعد احتجاجات عارمة في الشوارع. وترفض جماعة الاخوان المسلمين العمل مع الحكومة الجديدة التي تتهمها بالقيام بانقلاب وتخريب الديمقراطية في البلاد.

ولم يتضح إن كان سيحدث أي تغيير في صياغة القانون. ويقدم الديمقراطيون في مجلس الشيوخ دعما قويا بصورة خاصة للصياغة الحالية مثلما يفعل كثيرون في مجلس النواب.

- **اللجنة العليا للانتخابات تدعو المنظمات الدولية لمراقبة الاستحقاق القادم**
- **الشرطة تعتقل نائب رئيس حزب الحرية والعدالة في ضاحية القاهرة الجديدة**
- **إيليوت إنجيل: تعليق المساعدات يعرض عقوداً من التعاون الوثيق مع الجيش المصري للخطر**

أعنفها 3 تفجيرات استهدفت أحد قياديي «الصحوة»

العراق: عشرات القتلى والجرحى بسلسلة هجمات متفرقة

«مفخخة» تقتل وتصيب 33 شخصاً في الموصل

بغداد - «كونا»: قتل أربعة ضباط كبار في قيادة عمليات بغداد و14 جنديا وستة من افراد الشرطة و11 عنصرا من قوات الصحوة في ثلاث تفجيرات عنيفة باحزمة ناسفة استهدفت مأدبة عشاء كان يقيمها أحد قياديي الصحوة لضباط في القوات الامنية العراقية ببلدة الطارمية شمالي بغداد.

وقال مصدر امني في قيادة عمليات بغداد لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» ان «انتحاريا كان يرتدي حزاما ناسفا فجر نفسه في منزل قيادي في قوات الصحوة كان يقيم حفل عشاء لضباط في الجيش والشرطة بقضاء الطارمية وقيادة عمليات بغداد وبعد دقائق قليلة فجر انتحاريان نفسيهما مستهدفين المسعفين والضيوف في المكان الذي سادته فوضى عارمة».

واوضح المصدر ان «احد الانتحاريين كان يرتدي زي ضابط في الجيش العراقي برتبة عقيد وقد فجر نفسه بعد التفجير الأول لدى تجمع المسعفين في الصالة الكبيرة بمنزل القيادي في الصحوة».

وأشار الى ان التفجيرات الانتحارية الثلاثة «أسفرت عن مقتل أربعة ضباط رفيعين في قيادة عمليات بغداد بينهم آمر فوج مغاوير عمليات بغداد وضابط استخبارات العمليات وآمر اللواء 22 في قيادة عمليات بغداد و14 جنديا وستة من أفراد الشرطة و11 عنصرا من قوات الصحوة».

وتوجه الى مكان الحادث قائد عمليات بغداد الفريق الركن عبد الامير الشمري حيث أغلقت بلدة الطارمية بالكامل واعلن عن حظر شامل للتجوال فيها بينما توجهت قوات التدخل السريع الى مكان الحادث لمنع وقوع تفجيرات اخرى وإجلاء ضباط وعناصر أمنية عن المكان.

وتعد هذه التفجيرات واحدة من أعنف الهجمات الانتحارية في العاصمة بغداد وأقضيتها حيث يعيش العراق منعطفا أمنيا شهد مقتل أكثر من 950 عراقيا خلال شهر أكتوبر الجاري والذي يوشك على الانقضاء وذلك في تفجيرات بالعبوات الناسفة والسيارات المفخخة والأسلحة الرشاشة بحسب المنظمات التي ترصد لمستوى العنف في البلاد.

وتبعد الطارمية بمسافة 50 كيلومترا الى الشمال من بغداد.

وفي بغداد، أفاد مصدر امني بمقتل ضابط برتبة مقدم واصابة خمسة آخرين بينهم مدنيين بانفجار عبوة ناسفة استهدفت دورية للجيش العراقي في منطقة الخناسة التابعة لقضاء المدائن الذي تسكنه غالبية سنية الى الجنوب من العاصمة بغداد.

وفي قضاء الدجيل التابع لمحافظة صلاح الدين افاد مصدر امني باصابة ثلاثة مدنيين بجروح بانفجار سيارة مفخخة ركنت على جانب الطريق الثلاثاء.

جانب من تفجير سابق في العراق

السودان: حملة اعتقالات جديدة وسط أساتذة الجامعات

الخرطوم - «وكالات»: اعتقلت السلطات السودانية سبعة على الأقل من أساتذة الجامعة معظمهم من الناشطين في العاصمة الخرطوم.

وقال المحامي نبيل أديب الذي يدير منظمة سودانية لمراقبة حقوق الإنسان «يمكننا تأكيد أن تسعة ناشطين أوقفوا داخل جامعة الأحفاد».

وأضاف أن الأساتذة أوقفوا عندما كانوا يعقدون اجتماعا في حرم الجامعة موضحا أنهم نقلوا إلى مكان مجهول.

وطالب أديب بإطلاق سراحهم فورا أو أن تسمح السلطات لمحاميهم بزيارتهم وللأطباء بفحصهم.

وأكد ناشطون أن جهاز الأمن والمخابرات يقدمان على الاعتقال دون توجيه اتهامات أو توضيح أسباب الاعتقال.

من جانبها لم تصدر الحكومة السودانية تعليقا فوريا على الخبر. وفي كلمة للرئيس السوداني عمر البشير أمام البرلمان الإثنين تحدث عن الإصلاح والحوار السياسي بعد انشقاق حدث في حزبه.

وأشار البشير إلى أن الرقابة على أجهزة الإعلام سترفع بعد أن عادت البلاد لطبيعتها عقب المظاهرات التي اندلعت في سبتمبر الماضي وقتل فيها العشرات واعتقل المئات. واندلعت المظاهرات عقب زيادة الحكومة أسعار المواد البترولية بعد أن رفعت عنها الدعم بشكل جزئي في إطار إجراءات اقتصادية.

وتعد تلك المظاهرات أسوأ اضطرابات يشهدها السودان في مناطق حضرية طوال حكم البشير المستمر منذ أربعة وعشرين عاما.

وقالت منظمة العفو الدولية إن قوات الأمن السودانية قتلت 200 شخص خلال المظاهرات أغلبهم أصيبوا بطلقات في رؤوسهم وأعناقهم.

من جانبها أكدت السلطات السودانية أن أعداد القتلى تتراوح بين 60 إلى 70 شخصا وأنها تدخلت بعدما تحولت الاحتجاجات إلى العنف وهاجمت محطات خدمة الوقود ومراكز الشرطة.

وأصدر حوالي ثلاثين من إصلاحيي الحزب الحاكم رسالة وجهوها للبشير انتقدوا فيها التعامل العنيف للنظام مع المظاهرات وأعلنوا الأسبوع الماضي عن تاسيس حزب جديد بعد إعلان حزب المؤتمر الوطني الحاكم عزمه طرد ثلاثة من قادة الإصلاحيين من الحزب.

وأشار محللون إلى أن المؤتمر الوطني ليس لديه استعداد لقبول آراء مخالفة له وأن المظاهرات الأخيرة صرخة من أجل إصلاح النظام الذي يعاني من الحروب وأزمة اقتصادية إضافة لعزلة دولية.

الأوضاع الأمنية المتدهورة تلقي بظلالها على الجهود السياسية الرامية للخروج من الأزمة

الهجمات الانتحارية تزور مهد الربيع العربي

تونس - «وكالات»: أقدم شاب على تفجير نفسه صباح الامس أمام أحد الفنادق الكبرى بالمنطقة السياحية بمدينة سوسة التونسية. وبحسب إذاعة «جوهرة إف أم» التي مقرها مدينة سوسة، فإن الشاب الانتحاري كان يحمل حزاما ناسفا وفجره أمام فندق «رياض النخيل»، فيما أحبطت قوات الأمن التونسية محاولة تفجير قبر أول رئيس لتونس، الحبيب بورقيبة، في مدينة المنستير.

وبهذا التفجير، فإن العمليات الإرهابية قد شهدت تطورا نوعيا بوصولها للمدن التونسية، وبدأت تخطط لاستهداف القطاعات التنموية والاقتصادية الهامة في البلاد، خصوصا قطاع السياحة الحيوي والمؤثر في الاقتصاد التونسي.

ويذكر أن مدينة سوسة كانت قد عرفت سنة 1986 تفجيرات لفندق اتهمت حينها فيه حركة «الاتجاه الإسلامي» وهي حركة «النهضة» الآن.

وتعد هذه أول مرة يتم فيها استهداف فندق في تونس منذ الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل حوالي ثلاثة أعوام.

وقالت وزارة الداخلية التونسية في بيان لها أن أحد الأشخاص أسمر البشرة أقدم اليوم «الأربعاء» على الانتحار بمدينة سوسة عن طريق تفجير نفسه في أحد شواطئ المدينة، مؤكدة «أنه لا وجود لخسائر مادية أو بشرية، والبحث متواصل لمعرفة حيثيات وأسباب الحادث».

وقال شهود عيان إن «الانتحاري حاول الدخول في فندق رياض النخيل من الباب الخلفي من جهة شاطئ البحر، غير أن عناصر الحماية في الفندق قد منعته من ذلك بعد أن شكت في أمره، فاقدم على تفجير نفسه.

وبحسب شهود عيان فإن وقع التفجير كان قويا وأحدث هلعا بين السكان والعاملين في المنطقة السياحية، إلا أنه لم يسفر عن حدوث خسائر مادية أو بشرية.

وعلى جانب آخر، نقلت إذاعة «جوهرة إف أم» المحلية أن «قوات الأمن قد أحبطت عملية انتحارية بضريح الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بولاية المنستير القريبة من ولاية سوسة على الساحل الشرقي».

قال مصدر أمني إن قوات الأمن التونسية اعتقلت انتحاريا كان يحاول تفجير قبر بورقيبة في مدينة المنستير.

وقال شهود عيان في مدينة المنستير إن شخصاً حاول صباح الامس الدخول الى ضريح الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة وسط مدينة المنستير على الساحل الشرقي، فتم منعه من طرف القائمين على الضريح بعد أن شكوا في أمره فتم استدعاء قوات الأمن التي ضبطت بحوزته قنبلة، يبدو أنه كان ينوي تفجيرها داخل الضريح».

يشار إلى أن أحد المنتسبين للتيار المتشدد قد حاول العام الماضي الدخول الى ضريح بورقيبة والعبث بمحتوياته إلا أنه تم إيقافه من طرف الشرطة وتمت محاكمته.

- **شاب يفجر نفسه أمام أحد الفنادق بمدينة سوسة السياحية**

جانب من جلسة سابقة للبرلمان التونسي

وتثير هذه العمليات حالة من القلق خصوصا تفجير سوسة لأنه الأول من نوعه في البلاد، خاصة مع تزامنه مع سعي الأطراف السياسية للتوصل إلى توافق لحل الأزمة المتواصلة منذ أشهر.

وامس الاول أفضت الجلسة العامة للحوار الوطني في تونس إلى التوافق على خمسة أسماء في قائمة المرشحين الثمانية لمنصب رئيس الحكومة الجديد، في حين انعقدت اول جلسة عامة للمجلس الوطني التأسيسي «البرلمان» بعد عودة نواب المعارضة الذين انسحبوا منه إثر اغتيال المعارض محمد البراهمي.

وقال عميد «نقيب» المحامين محمد فاضل محفوظ إن الأسماء التي تم الإبقاء عليها هي منصور معلى وأحمد المستيري وجلول عيّاد ومحمد الناصر ومصطفى كمال النابلي.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن محفوظ قوله كذلك «إننا نحترم الشخصيات التي خرجت من السباق ونقدرها» موضحا أن المعايير المعتمدة من قبل مؤتمر الحوار هي التي أفضت إلى هذه القائمة.

وأضاف وفق المصدر ذاته إنه جرى التشاور مع الأحزاب السياسية لمزيد من تقليص القائمة خلال جلسة عقدت امس ب مشيرا إلى أن المفاوضات ستتواصل إلى حين التوافق على اسم من بين قائمة الشخصيات المقترحة السبت القادم.

وكان قادة نحو عشرين حزبا سياسيا قد بدؤوا الاثنين مباحثات لتحديد هوية رئيس حكومة مستقلة ستحل محل الحالية التي يقودها حزب حركة النهضة، وذلك لإخراج البلاد من أزمة سياسية حادة اندلعت أواخر يوليو الماضي.

ويتعين اختيار رئيس الحكومة الجديد خلال أسبوع، وفق الاتحاد العام التونسي للشغل «المركزية النقابية القوية» الذي يرعى منذ الجمعة أول مفاوضات مباشرة بين المعارضة وحركة النهضة على أساس «خارطة طريق» طرحها مع ثلاث منظمات أهلية أخرى لإخراج البلاد من أزمتها.

وكانت مصادر بأكبر حزبين بالسلطة والمعارضة قد أعلنت، أمس الاول، أنها لم تتقدم بمرشحين لرئاسة حكومة الكفاءات المقبلة.

وقال الناطق الرسمي باسم النهضة لوكالة الأنباء الألمانية «ليس لدينا أي مقترح لمرشح إلى رئاسة الحكومة الجديدة لكننا نتفاعل مع باقي الأطراف السياسية للتوصل إلى توافق حول شخصية وطنية مستقلة».

واعتبر زياد العذاري أن «المهم هو أن تتقدم كافة المسارات داخل خارطة الطريق حتى يحقق الحوار الوطني جميع أهدافه».

من جهته قال النائب بالمجلس التأسيسي عن حزب حركة نداء تونس المعارض خميس قسيلة للوكالة الألمانية إن «نداء تونس لم يتقدم بمرشح لرئاسة حكومة الكفاءات المقبلة».

وتابع أنه «ومع وجود شخصيات محترمة فإن نداء تونس سيدعم المرشح الذي يحظى بأوسع توافق بين كل الأحزاب».

يأتي ذلك بينما عاد نواب المعارضة إلى المجلس التأسيسي، الذي ناقش إدخال تعديلات على نص قانون يتعلق بإحداث «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات» التي ستنظم الانتخابات العامة القادمة.

وقد عاد النواب المنسحبون إلى التأسيسي إثر تعهد رئيس الحكومة علي العريض بتقديم استقالة حكومته لتحل محلها حكومة مستقلة في غضون ثلاثة أسابيع وفق الآجال التي حددتها «خارطة طريق». وخصصت جلسة أمس الاول -التي تأخر انعقادها لست ساعات- للتصويت على القانون المعدل للهيئة المستقلة للانتخابات بعد أن كانت المحكمة الإدارية قد طعنت في نتائج فرز سابقة لتبطل انتخاب ثمانية من أصل تسعة أعضاء للهيئة. ويُعد تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات أحد الملفات الأكثر تعقيدا والذي يتعين على الفرقاء السياسيين التوافق بشأنه.

وقد جدت أمس الاول خلافات، داخل لجنة التشريع العام، بين ممثلي حركة النهضة والمعارضة بشأن عدد من النقاط التي تضمنها نص التعديل.